ICC-ASP/9/28

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
3 December 2010

ARABIC
Original: English

الدورة التاسعة
نيويورك، ٦ – ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

التقرير عن أنشطة لجنة المراقبة

ملخص

يقدم هذا التقرير ملخصا لأنشطة لجنة المراقبة أثناء عام ٢٠١٠ وجميع التطورات ذات الصلة بمشروع المباني الدائمة أثناء هذه السنة.

وفي نهاية مرحلة التصميم الأولي يظل المشروع في حدود الميزانية والجدول الزمني المحددين. وقد تمت الموافقة على التصميم الأولي وعلى نظام إنجاز البناء من قبل اللجنة المعنية بتوصية مجلس المشروع. وتقوم اللجنة باستعراض هيكل الحوكمة ذي الصلة بالمشروع، وذلك في أعقاب استعراض النظراء الذي أجراه الخبراء التابعون للجنة وفي أعقاب تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراجع الخارجي للحسابات. وستقوم اللجنة، إن أذنت بذلك الجمعية في دورتها التاسعة، بإدخال أي تغييرات تراها مناسبة على هيكل حوكمة المشروع رهنا بالموافقة اللاحقة التي تبديها الجمعية.

أولا- مقدمة

١- أنشأت جمعية الدول الأطراف، في دورتها السادسة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لجنة رقابة تابعة للدول الأطراف (يشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة") باعتبارها هيئة فرعية تابعة للجمعية لتوفير الرقابة الإستراتيجية بشأن مشروع المباني الدائمة وفقا للمرفق الثاني بالقرار ICC-ASP/6/Res.1[1].

٢- ويقدم هذا التقرير وفقا للقرار ICC-ASP/6/Res.1، المرفق الثاني، الفقرة ١٥، التي تنص على أن تقدم لجنة المراقبة تقارير منتظمة عن الحالة إلى المكتب وأن تحيل مشاريع القرارات أو المعلومات إلى الجمعية عن طريق المكتب. ويرد في ملحق بهذا التقرير مشروع قرار لتنظر فيه الجمعية.

٣- وعقدت اللجنة منذ الدورة الثامنة للجمعية، الملتئمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتماعين برئاسة صاحب السعادة السيّد لين باركر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تم عقد ١٤ جلسة إضافية برئاسة السيّد مارتن ستراب (سويسرا)، الذي انتخبته اللجنة ليكون رئيسا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانيا- المشروع

ألف- اختيار المهندس المعماري

٤- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وأثناء الدورة الثامنة للجمعية، توصلت اللجنة وفقا للقرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الأول، إلى قرارها النهائي بشأن اختيار مهندس معماري بإسناد العقد إلى مؤسسة شميدت هامر لاسن للمهندسين المعماريين، جائزة الفائز الثاني في المنافسة لاختيار تصميم هندسي معماري.

٥- وأحاطت الجمعية علما في دورتها الثامنة، بقرار اللجنة المتعلق بالطلب إلى مجلس المشروع أن يختتم المفاوضات بما في ذلك ما يتعلق بأحكام وشروط العقد الواجب إبرامه مع مؤسسة شميدت هامر لاسن للمهندسين المعماريين.

٦- وأفضى هذا القرار الذي اتخذته اللجنة إلى تقديم شكاوى رسمية من مؤسسة انغالهوفن للمهندسين ومؤسسة فييل أريتس للمهندسين المعماريين. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ قامت مؤسسة انغالهوفن للمهندسين المعماريين برفع دعوى قانونية ضد المحكمة والدولة المضيفة ومؤسسة شميدت هامر لاسن للمهندسين المعماريين أمام المحكمة المحلية في لاهاي. ولم ترفع مؤسسة فييل أريتس أي دعوى جديدة ضد المحكمة.

---

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧* (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/6Res.1، الفقرة ٥ والمرفق الثاني.

٧- وأعطت اللجنة موافقتها اللازمة، طبقا للقرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الأول، الفقرة ٦، والقرار ICC-ASP/8/Res.5، الفقرة ١، على التوقيع على العقد المبرم بين المحكمة وبين مؤسسة شميدت هامر لاسن للمهندسين المعماريين بخصوص التصميم المعماري للمباني الدائمة. وتم الإعلان عن التوقيع على العقد في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ أثناء مؤتمر صحفي عقد في لاهاي.

باء- الانتهاء من التصميم الأولي والموافقة عليه

١- عرض التصميم الأولي

٨- في الجلسة الثالثة عشرة للجنة، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قدّم المهندس المعماري السيد بيارن هامر عرضا يتعلق بالتصميم الأولي الذي بدأ أعداده في آذار/مارس وانتهى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وكانت نقطة البداية فيه تتمثل في إحاطة إعلامية وظيفية وبعد سبعة أشهر من العمل المكثف مع جماعات المستخدمين وبلدية لاهاي. وأوضح أن المشروع سعى لإبراز القيم التي تتبناها المحكمة. وسوف يكون للمبنى قيمة أيقونية في حد ذاتها وتزاوج بين البيئة المحلية (البحر، والكثبان ومدينة لاهاي) ومكانا جميلا للعمل بالنسبة للموظفين (جميع المكاتب ستكون لها نافذة تطل منظر خارجي). وسيعكس المبنى القيم التي تتبناها المحكمة: فهي أيقونة تجسّد الكرامة البشرية والانفتاح (الذي تحقق من خلال الشفافية وانعدام الحواجز وما يتوفر في المبنى من الإضاءة الطبيعية)، والمبنى رمز للعالمية (يعني التنوع) والأمن (يتمتع بأعلى درجات الأمن غير المرئي من مسافة معينة مع دمج مختلف العناصر المحيطة بالمبنى) والموثوقية.

٩- ومن بين التغييرات الرئيسية التي أدخلت أثناء مرحلة التصميم الأوّلي، مقارنة بالتصميم الأصلي، ما يتمثل في تغيير موقع موقف سيارات الموظفين والمخزن اللذين سيقعان الآن في الجزء الشرقي من قطعة الأرض إلى جانب المكان الخاص بموقف الدراجات، وموقف سيارات الزائرين والحافلات وعربات السواتل. ومن شأن هذا التغيير، في نظر المهندس المعماري، أن يوفر المزيد من الأمن اليومي. وسيتم دمج كافة الوظائف لتشكل منظرا طبيعيا متكاملا وغير مكشوف. وسيبقى المدخل المؤمن لإنزال القادمين كما خطط له في الأصل. وهناك تعديل رئيسي يتمثل في العمود الفقري للطابق تحت الأرضي المتوخى منه أن يشكل جزءا مشتركا يربط المبنى كله لوجستيا وبالمخزن.

١٠- أما الطابق الأرضي فسيخصص للمدخل الرئيسي للمبنى وللمكتبة والمطعم (ويكون مفتوحا وشفافا) وستتوفر الفضاءات المفتوحة بين المباني تحيط بها الجنان. والطابق الأرضي هو الجزء الرئيسي الممكن أن يستخدم للوصول إلى مبنى المكاتب. والطوابق المخصصة للمكاتب في كل مبنى ستتوفر لها نواة أساسية من الخدمات المشتركة مثل المصاعد والمراحيض والمطابخ الصغيرة وما إلى ذلك. وتتميز الطوابق بمرونتها وتسمح بفتح مكاتب مختلفة الأحجام فضلا عن قاعات للاجتماعات كبيرة أو صغيرة.

١١- وبرج قاعة المحكمة سيتألف من قاعة محكمة كبيرة في الطابق الأرضي بالإضافة إلى قاعتين أصغر إحداهما تعلو الأخرى في الطابقين الثاني والثالث فضلا عن مركز للإعلام قابل لتحويله إلى قاعة محكمة رابعة إضافية إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

١٢- أما المنظر الطبيعي فسيكون من وجهة نظر ما منظرا اصطناعيا يحاكي ما أمكن المنظر الطبيعي الأصلي الذي يتألف من كثبان قطعية مكافئة، وأشجار وآجام وعشب. وهناك مسالك تعبر الكثبان وهناك أيضا برك مائية. وأخيرا أوضح المهندس المعماري أن الساحة الواقعة أمام المبنى سيشقها طريق لغاية مدخل المبنى الذي يستعمله الموظفون والزائرون فضلا عن السيارات التي تنقل كبار الشخصيات وما إلى ذلك. وستكون هذه الساحة هي السمة الأولى التي تعكس القيمة الأيقونية للمبنى. ويتضمن المرفق الأول بهذه الوثيقة منظرا عاما للمباني الدائمة المقبلة بالموقع.

٢- المساحة التي يغطيها التصميم الأولي

١٣- خلال الجلسة الحادية عشرة التي عقدتها اللجنة، أوضح مدير المشروع أن المساحة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو ٠٠٠ ٥٠ متر مربع بعد أن كانت ٠٠٠ ٤٦ متر مربع كما هو مبيّن في القرار ICC-ASP/6/Res.1. ويرى مدير المشروع أن هذه الزيادة في الأمتار المربعة لن تترتب عليها آثار في مجموع التكلفة لأن التصميم تميّز بدرجة عالية من الكفاءة في الواجهة قياسا بالمساحة المبنية. وتزايد الأمتار المربعة راجع إلى حقيقة أن قاعات المحكمة واللوجستيات تطلبت مساحة أوسع تسمح بالحركة. وبيّن مدير المشروع من ناحية أخرى، أن هذه الزيادة لها ما يبررها ولا يمكن تفاديها القضاء على سمة أو أكثر من السمات الوظيفية الضرورية للمشروع.

٣- التقييد بمواعيد التصميم الأوّلي

١٤- تم تأخير عملية تحليل وتغيير وتحديد الشروط الجديدة خلال المراحل الأولية من التصميم الأولي بسبب الافتقار إلى الموارد في التنظيم الذي وضعته المحكمة. وعلى اثر تلقي الشروط الجديدة المتعلقة ببرج قاعة المحكمة ومبنى المكاتب، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، قامت مؤسسة شميدت هامر لاسن للمهندسين المعماريين بتحليل النتائج المترتبة بالنسبة لمخطط التصميم الأولي. وفي رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، بيّن المهندس المعماري أن التغييرات ستتسبب في تأخير يتراوح ما بين الخمسة والستة أسابيع بالنسبة للتصميم. وبفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها جميع الأطراف أمكن للمهندس المعماري أن ينتهي من وضع التصميم الأولي يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أي أن تاريخ الانتهاء سبق بشهر واحد الأجل المحدد الأصلي.

٤- تكاليف التصميم الأوّلي

١٥- بالإضافة إلى ما مقداره ٩٢ مليون يورو (نحو ٩٠ في المائة من تكاليف البناء الإجمالية، بأسعار ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، وهو المقدار الذي شكّل الأساس الذي قامت عليه منافسة وضع تصميم معماري، خُصص مبلغ إضافي قدره ١٠،٧ مليون يورو (نحو ١٠ في المائة من تكاليف البناء الإجمالية) في الميزانية "كمبلغ احتياطي" لتغطية المتطلبات الإضافية وذلك لاستخدامه في شتى مراحل المشروع. (انظر المرفق الثاني)

١٦- وأثناء المناقشات التي استمرت حتى موعد الانتهاء من وضع التصميم الأولي والتي دارت بين المحكمة باعتبارها المستخدمة مستقبلا للمباني والفرقة القائمة بالتصميم، طرأت تغييرات على الشروط المحددة وقدّمت متطلبات جديدة. وتبعا لذلك، قرر مدير المشروع أن يرفع في الميزانية المخصصة للبناء، أثناء مرحلة التصميم الأولي، فأصبح المقدر ٩٥،٣٩ مليون يورو بعد أن كان ٩٢ مليون يورو وذلك باستخدام الموارد المتاحة والمتمثلة في المبلغ الاحتياطي بما نسبته ٣٣ في المائة (٣،٣٩ مليون يورو).

١٧- وتقرّر كذلك أن يوضع المبلغ الاحتياطي المتبقي جانبا لفائدة التصميم النهائي. وذلك يشمل المواصفات التقنية ومراحل التنفيذ لتغطية مختلف البنود التي هي بحاجة إلى زيادة تطويرها مثل جانب الأمن وداخل المبنى والخطة المكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال/الخطة السمعية البصرية، والتصميم المتعلق بالمواصلات والمناظر الطبيعية وما إلى ذلك.

١٨- وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قدم الفريق القائم بالتصميم، التصميم الأولي النهائي. وقدّر مدير المشروع تكاليف التصميم بمبلغ ٩٨،٧ مليون يورو أي بما يشكل زيادة قدرها ٣،٣١ مليون يورو مقارنة بالميثالية المتاحة المقدرة بمبلغ ٩٥،٣٩ مليون يورو.

١٩- ونوقشت التخفيضات في التكاليف في اجتماعات متعددة عقدها الأفرقة العاملة وفريق المشروع. واستنادا إلى هذه المناقشات، عقد مدير المشروع اجتماعات مع فريق التصميم للظفر بحلول ملائمة. وعرضت نتيجة التقييم خلال اجتماع مجلس المشروع المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مشروعا بقائمة بالخيارات من أجل التخفيض في التكاليف عن طريق إجراء تسويات على التصميم وبتغيير بعض الشروط مما يفضي إلى رزمة من الوفورات الممكنة بمبلغ ٣،٣١ مليون يورو.

٥- الموافقة على التصميم الأوّلي

٢٠- نظرت اللجنة في الموافقة على التصميم الأولي في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكان معروضا على اللجنة رسالة من مدير المشروع، مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تتضمن توصيات مقدمة إلى اللجنة بشأن الموافقة على التصميم الأولي وملخصا لتقرير مرحلي أعده مدير المشروع مؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢١- وفيما يتعلق بالتصميم وبتقييم الجودة، بيّن مدير المشروع أن التصميم يتيح حلا جيدا جدا يفي بالمتطلبات التي حددتها المحكمة، ويوفر حلولا تسمح بإقرار توازن جيد بين التكلفة والجودة. وأوصى مدير المشروع بالموافقة على التصميم الذي يتيح المرونة الكافية بما يسمح بإدخال تسويات عند الاقتضاء. وأشار كذلك إلى أن بعض البنود التفصيلية المعلقة ذات الصلة بالطابع الوظيفي والأمن والاستدامة سيتم تسويتها أو الانتهاء منها قُبيل بدء مرحلة التصميم النهائي.

٢٢- وأوضح مدير المشروع أن التصميم الأولي كان مرفوقا بسجلّ للمخاطر على مستويات مختلفة من إدارة المشروع بغية إتاحة نظرة ثاقبة على المخاطر المحددة سيتم تحديثها قبيل مرحلة التصميم النهائي.

٢٣- وفيما يتعلق بتقييم التكاليف، أشار مدير المشروع إلى تجاوز التكاليف بمبلغ ٣،٣١ مليون يورو بينه مدير المشروع وهو التجاوز الذي يتخطى الميزانية المعتمدة البالغة ٩٥،٤ مليون يورو بالنسبة لمرحلة التصميم الأولي. وعرض قائمة تتضمن بنودا ثمانية يمكن فيها تحقيق وفورات.

٢٤- وبعد النظر في كافة البنود المدرجة في القائمة وفي الاتفاق المبرم مع المحكمة أقرت اللجنة التصميم الأولي مقرونا بالشروط والتحفظات التالي ذكرها:

(أ) تمت المصادقة على التخفيضات في التكاليف المدرجة في القائمة التي عرضها مدير المشروع على النحو التالي:

البند		*الوفورات (باليورو)*
١-	موقف السيارات والمخزن غير مغطاة بالرمال	١ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو
٣-	عدم وجود نظم إطفاء في القاعة التي تؤوي تجهيزات السواتل والمعدات	٣٠٠ ٠٠٠ يورو
٤-	انعدام الحماية من السرقات في الطابق الأول	١٠٠ ٠٠٠ يورو
٥-	إجراء خفض أدنى في أسقف الطوابق الثلاثة العليا من برج قاعة المحكمة	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
٦-	التقليل في المصاعد من ٤ إلى ٢	٣٢٠ ٠٠٠ يورو
٧-	لا تخصص أموال لمدخل ثان خاص بالموظفين والردهة ذات الصلة	٢٠١ ٠٠٠ يورو
٨-	لا توفر عناية للأطفال في المباني الدائمة	٣٠٠ ٠٠٠ يورو
	مجموع الوفورات	٢ ٩٧١ ٠٠٠ يورو

وبالنظر إلى التوضيحات التي تقدم بها مدير المشروع، قرّر هذا الأخير هو والمحكمة واللجنة خفض عدد المصاعد في برج قاعة المحكمة بمصعدين عضوا عن مصعد واحد كما اقترح ذلك أصلا مدير المشروع (وفر إضافي بمبلغ ٠٠٠ ١٦٠ يورو أدرج سابقا في البند ٦ من الجدول الوارد أعلاه).

وترى اللجنة أنه يمكن التخفيض الإضافي من المصاعد ببرج قاعة المحكمة مع احترام المتطلبات الخاصة بفصل الأطراف أثناء انعقاد الجلسات. وتبعا لذلك طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تعيد بحث هذه المسألة مع مجموعات المستخدمين خلال مرحلة التصميم النهائي للمشروع وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

وقرّرت اللجنة إلغاء المدخل الثاني الخاص بالموظفين من التصميم الأولي على أن يفهم من ذلك أن المحكمة إذا ما كانت تصر على إبقائه فعليها أن تتقدم بشرط جديد مشفوع بالتكاليف التي ينطوي عليها (من حيث البناء والمعدات وتكاليف التشغيل المقبلة). وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى أن الشرط الراهن المتعلق بهذا البند يقضي بأن يسع التصميم لإحداث مدخل ثان في المستقبل لا أن يكون المدخل الثاني جزءا من المشروع في هذه اللحظة.

(ب) وبالنظر إلى تباين الآراء التي عبّر عنها مدير المشروع والمحكمة بشأن استنساب الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بغرفة المعدات الرئيسية الثانية ومولد طاقة الموارد ذي الصلة وفقا لقائمة الوفورات التي اقترحها مدير المشروع. وطلبت اللجنة إلى المحكمة وإلى مدير المشروع استعراض هذه المسألة بصورة مشتركة علما بأنه إذا ما لم يتجه التفكير إلى الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بغرفة المعدات الثانية سيتعين التفكير في وفورات إضافية تمكن من النزول بالتصميم الأولي إلى ما يقل عن المبلغ المدرج في الميزانية ألا وهو ٩٥،٤ مليون يورو.

البند	*التكاليف (باليورو)*
٢- الاستعانة بمصدر خارجي فيما يتعلق بغرفة المعدات الرئيسية الثانية وما يقابلها من طاقة تستخدم في حالات الطوارئ	٥٠٠ ٠٠٠ يورو

وستقوم المحكمة، بالتعاون الوثيق مع مدير المشروع، بتقديم قائمة بالبنود الممكن فيها تحقيق وفورات إضافية. وسيعرض مدير المشروع والمحكمة على اللجنة، في الاجتماع التالي، الخيارات المتعلقة بالوصول إلى مبلغ لا يقل عن ٣،٣١ مليون يورو من التخفيضات على النحو الذي أمرت بتحقيقه اللجنة.

(ج) وطلبت اللجنة إلى مدير المشروع وإلى المحكمة إعادة النظر في مخطط قاعات المحكمة وتحديدا الموضع الذي سيحتله الجمهور وعدد المقاعد في شرفة الجمهور التي يبدو وأنها تخرج عن المعايير المألوفة في محاكم القانون. بالإضافة إلى ذلك طلبت اللجنة إحاطتها علما بما إذا كانت مخططات أخرى لقاعات المحكمة ستحقق المزيد من الوفورات.

(د) وطلبت اللجنة إلى مدير المشروع وإلى المحكمة تأكيد هذا الشرط في الموجز المتعلق بمركز المؤتمرات وقد عبّر عنه التصميم الأولي بفضاء للمؤتمرات يسع لـ ٣٥٠ شخصا وهو مجال ضيّق بالنسبة لعقد دورات الجمعية وإن بدا كبيرا جدا بالنسبة للأعمال العادية التي تضطلع بها المحكمة بما في ذلك اجتماعات الفريق العامل في لاهاي.

جيم- القرار المتعلق بنظام إنجاز البناء

٢٥- استمعت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، إلى عرض يتعلق بنظام إنجاز البناء ذي الصلة بالمشروع قدمه مدير المشروع الذي أوضح أن نظام إنجاز البناء يشير إلى اللحظة التي يتم فيها إسناد العطاء إلى متعهد فيتحدد على هذا النحو توزيع المسؤوليات بين العميل والمتعهد على حين تحدد إستراتيجية العطاء الكيفية التي يتم بها التعامل مع السوق وإعداد الوثائق المتعلقة بالعطاء وما إلى ذلك.

٢٦- وفيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة تم فحص نماذج ثلاثة خلال سلسلة من حلقات العمل التي نظّمت باشتراك جميع الأطراف في المشروع (إدارة المشروع، والفريق المعني بالتصميم الهندسي، والدولة المضيفة، ومدير مكتب المشروع، ومكتب مشروع المباني الدائمة، وقسم المشتريات والخبراء القانونيون والمستقلون) وهذه النماذج هي: (أ) النظام التقليدي (البناء فقط)، (ب) التصميم المعماري والبناء (ج) الهندسة والبناء.

٢٧- وقد أوصى مدير المشروع بنموذج الهندسة والبناء بعد النظر في الجوانب الرئيسية لمختلف النماذج التي ينطوي عليها نظام إنجاز البناء، وحالة المشروع وسجل مخاطر المشروع. ونموذج الهندسة والبناء يضمن قابلية التصميم المعماري للبناء وتأثير المحكمة لغاية تحديد المواصفات التقنية. وفي إطار هذا النموذج يصبح الفريق المعني بالتصميم بعد وضع تصميمه جزءا من التنظيم التابع للمتعهّد. ومن ناحية أخرى بات من المتأخر عن أوانه انتقاء نموذج التصميم والبناء في المرحلة الراهنة من المشروع. وقد أيّد الخبير المستقل الحاضر أثناء الاجتماع هذه التوصية.

٢٨- نظرت اللجنة في الموافقة على نظام إنجاز البناء في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكان معروضا على اللجنة رسالة موجهة من مدير المشروع مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تتضمن توصية باعتماد نموذج الهندسة والبناء الذي أقره مجلس المشروع في جلسته المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩- وأوضح مدير المشروع أن السند الرئيسي للتوصية بهذا النموذج يكمن في تفادي المخاطر أثناء مرحلة البناء. من ناحية أخرى يوفر هذا النظام فرصة أفضل لتقصير مدة البناء بفضل الحلول التقنية التي يمكن أن يظفر بها المتعهّد.

٣٠- وأيدت اللجنة نموذج الهندسة والبناء كما أوصى به مدير المشروع وأقره مجلس المشروع.

دال بيان بتحديد التكاليف

٣١- قدم مدير المشروع عرضا ينطوي على بيان بتحديد التكاليف في الجلسة الثالثة عشرة التي عقدتها اللجنة يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ولها صلة باستثمار المستخدم للمعدات وللأثاث. ومعدات المستخدم والأثاث، إلى جانب التكاليف التشغيلية (أي تكاليف النقل) تتكون من النفقات التي يشار إليها عادة بوصفها "الإطار ٤"، غير مدرجة في مبلغ الميزانية الذي قدره ١٩٠ مليون يورو[٢]. أما التكاليف الاستثمارية الواردة في الإطار ٤ لا يمكن تغطيتها إلا عن طريق الميزانيات السنوية للمحكمة أو من خلال ميزانية تتمثل في الاستثمار دفعة واحدة.

---

[٢] الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة ... ٢٠٠٧ (ICC/ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/6/Res.1 الفقرة ١٢ من الديباجة، الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، الفقرة ٤ من الديباجة؛ الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة ... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني القرار ICC-ASP/8/Res.5، الفقرة ١٠ من المنطوق.

٣٢- وشدّد مدير المشروع على أن معدات المستخدم والأثاث ينبغي أن يحددا من قبل المحكمة في أقرب وقت ممكن بالنظر إلى أن بعض البنود (مثل تلك المستخدمة في الأمن الداخلي) لها أثرها في مشروع البناء. ويتعين على المحكمة أن تقرر أي البنود الموجودة راهنا في مبانيها يمكن إعادة استخدامها في المباني الجدية وأي البنود يلزم أن تشترى من جديد.

هاء- الخطة المناطقية

٣٣- لاحظت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أن مدير المشروع تقدم بشكوى رسمية لدى بلدية لاهاي تتعلق بالخطة المناطقية. وبيّن مدير المشروع أن بلدية لاهاي وضعت الخطة المناطقية الحالية على أساس التصميم الفائز في المنافسة وقد أسفر ذلك عن إتاحة عدد أقل من المترات المكعبة لبرج قاعة المحاكمة ولمقصورة الأمن. وأبلغت اللجنة بأن المناقشات جارية مع البلدية وأن مدير المشروع يرى أن المسألة ستحل عمّا ا قريب.

٣٤- ولاحظت اللجنة بقلق أن التدفئة لا تتوفر في المناطق المتاخمة لموقع ألكسندركازيرن ومن شأن ذلك أن تترتب عليه آثار مالية كبيرة المقدار فضلا عن تأثيرها في استدامة المشروع. وبين مدير المشروع أن البلدية قد أكدت، وقت الإعلان عن المنافسة لاختيار تصميم معماري، بأن التدفئة الخاصة بالمنطقة ستكون متوفرة. والمناقشات جارية بين البلدية وبين الدولة حول هذه المسألة.

ثالثا- المسائل المالية

ألف- التقارير المالية التي يقدمها مدير المشروع

٣٥- نظرت اللجنة في جلستيها الخامسة والسادسة المعقودتين يومي ٥ آذار/مارس و١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، في التقارير المالية عن سنة ٢٠٠٩ والربع الأول من عام ٢٠١٠ التي قدمها مكتب مدير المشروع. ووفّرت التقارير معلومات عن الأموال المسحوبة من القرض الذي خصصته الدولة المضيفة والفوائد المتراكمة والنفقات التي تكبدت في سبيل المشروع والحالة فيما يتعلق بالتسديد دفعة واحدة. ICC-ASP/9/CBF.1/5

٣٦- وطلبت لجنة المراقبة إلى لجنة الميزانية والمالية، في دورتها الرابعة عشرة، إسداء المشورة جول مستوى التفصيل المطلوب أن يتوفر في التقارير المالية والمساعدة على تحديد العناصر الناقصة التي تستحق إدراجها في التقارير المقبلة[٣].

٣٧- ولاحظت لجنة الميزانية والمالية أن التقارير المالية يصعب فهمها بالنظر لطبيعة المعلومات التي تتضمنها. وقد أوصت لجنة الميزانية والمالية، بصفتها الاستشارية، بأن تتضمن التقارير المالية "معلومات أساسية تتطلع إلى المستقبل وتؤشر إلى مخاطر

---

[٣] ICC-ASP/9/CBF.1/5، الفقرة ٢٤.

المشروع فضلا عن الإجراءات التي تم اتخاذها للتغلب على تلك المخاطر". وأوصت لجنة الميزانية والمالية بالإضافة إلى ذلك بأن تتضمن التقارير الوفورات المالية الناتجة على سبيل المثال عن انخفاض معدل التضخم الذي كان متوقعا أصلا[٤]

٣٨- ونظرت لجنة المراقبة، في جلستها السابعة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في التقرير الثالث لمكتب مدير المشروع، عن الربع الثاني من عام ٢٠١٠. ووفّر التقرير معلومات عما استجد من الأنشطة ذات الصلة بمشروع المباني الدائمة مع التركيز على الجوانب المالية للمشروع وذلك حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وتمشيا مع توصيات لجنة الميزانية والمالية، تضمن التقرير استعراضا للتحديات الراهنة الرئيسية التي ووجهت في إطار المشروع واقترح التدابير للتخفيف من المخاطر وأبرز الأنشطة المقبلة للمشروع. وأخيرا تضمن التقرير ميزانية منفصلة بزيادة في الماضي مع تقدير بالزيادة لغاية اللحظة التي يسلم فيها المبنى للمحكمة.

٣٩- ونظرت لجنة المراقبة في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في التقرير الرابع لمدير المشروع، المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والذي يوفر تحديثا للمشروع وملخّصا لأنشطة مكتب مدير المشروع أثناء عام ٢٠١٠ ومعلومات مالية تتعلق بالربع الثالث من عام ٢٠١٠. وتضمن التقرير أيضا نظرة عامة عن التحديات الرئيسية التي تواجه حاليا على صعيد المشروع والتوصيات المتعلقة بالتخفيف من أثر تلك التحديات.

٤٠- وشدّد مدير المشروع على أن المشروع يبقى في حدود الميزانية وأنه لا داعي هناك لأن يستخدم القرض المقدم من الدولة المضيفة لغاية حلول عام ٢٠١٢ بالنظر إلى المستوى الراهن لما تم تسديده دفعة واحدة من الأقساط التي تلقتها المحكمة.

باء- التسديد دفعة واحدة والقرض المقدم من الدولة المضيفة

٤١- في دورتها السابعة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، دعت جمعية الدول الأطراف، في القرار ICC-ASP/7/Res.1، الفقرتان ٦ و٧ الدول الأطراف إلى النظر في إمكانية دفع نصيبها في التكاليف الإجمالية المقدرة للبناء دفعة واحدة، رهنا بالتعديلات التي قد تدخل على قيمة الأرصدة عند تحديد تكاليف المشروع النهائية. وبناء على توصية لجنة المراقبة اعتمدت الجمعية، في دورتها الاستثنائية الثانية، القرار ICC-ASP-8-Res.8، الذي قررت بموجبه التمديد في الأجل المحدد للدول الأطراف لخيار التسديد دفعة واحدة لغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٤٢- وفي أعقاب استفسار وجهته لجنة المراقبة في جلستها السادسة أبلغ مدير المشروع اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن الدولة المضيفة قد قبلت المقترح الداعي لأن يعاد إليها، في ضوء عمليات التسديد مرة واحدة المقبلة المبالغ المالية التي سحبت من القرض المقدم منها وذلك لتفادي الفوائد المتراكمة عن السنتين ٢٠١٠ و٢٠١١.

---

[٤] ICC-ASP/9/5، الفقرة ٨٦.

٤٣- وحتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، انتقت ٢٥ دولة طرفا خيار التسديد دفعة واحدة لما عليها من أقساط وتمثل هذه الأقساط ما قيمته ٦٤٧ ٣٩٥ ٣٢ يورو. وحتى هذا التاريخ نفسه، تم تلقي مدفوعات جزئية أو كاملة مقدمة من ١٧ دولة طرف مبلغها الإجمالي ٩٠٦ ٦٣٩ ١٧ يورو. وترد في المرفق الثالث تفاصيل إضافية عن الخيارات والأموال المسددة دفعة واحدة.

٤٤- وأحدث جدول يتعلق باستخدام الأموال المتأتية من المبالغ المسددة دفعة واحدة والقرض يرد في المرفق الرابع. وبالنظر إلى ما جرى الالتزام به في الظرف الراهن من تسديد للأقساط دفعة واحدة وما تم تلقيه فعلا من الأموال يبيّن أن في الإمكان تمويل المشروع دون الاضطرار إلى السحب من القرض المقدم من الدولة المضيفة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

٤٥- وفيما يتعلق بتحقيق التقديرات، فإن جدول التدفقات النقدية، الذي ضمّن باعتباره المرفق الأول لمشروع القرار المتعلق بالمباني الدائمة[٥] يبين ما تم إنفاقه في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ بحسب التقديرات السابقة. واعتبارا من عام ٢٠١١ فما بعد، يعكس جدول التدفقات النقدية التنبؤات المتعلقة بالنفقات معدلة بالاستناد إلى نظام إنجاز البناء والجدول الزمني المعتمدين.

جيم- نموذج "التكلفة بالمقابل للتأخير"

٤٦- في الجلسة الثالثة عشرة للجنة، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدم مدير المشروع عرضا يتعلق بالنموذج الذي أعد لحساب التكلفة المترتبة على أي تأخير من شأنه أن يشهده المشروع في مختلف مراحله وأورد أمثلة على شتى سيناريوهات التأخير. وقد أعد النموذج من أجل حساب تكاليف التأخير والوفورات التي يمكن أن تتحقق من وراء كسب الوقت ولم يكن القصد منه التخفيف من آثار أي تأخير ولكن القصد منه هو تأثير أداة لاتخاذ القرارات حين يتعين الاختيار بين التكلفة وبين التأخير.

٤٧- وبين مدير المشروع أن التكاليف الثانوية للمباني المؤقتة التي تتكبدها المحكمة تتمثل في ٦،٧ ملايين يورو (لا تدخل فيها تكاليف الصيانة التي تدفعها الدولة المضيفة) بينما المباني الجديدة ستكلف المحكمة ١٦،٨ مليون يورو كل سنة وهي التكاليف المترتبة على ملكية المباني. وتدخل في تكاليف المباني الفوائد التي تسدد على قرض الدولة المضيفة وتكاليف الترميم ونهاية دورة الحياة والاستهلاك بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية. وسوف يقدم مدير المشروع في مرحلة لاحقة تقسيما للتكاليف المترتبة على ملكية المباني لكي يسمح للجنة بأن تجري مقارنة بين التكاليف التي تتكبدها لقاء المباني المؤقتة والنفقات المقبلة التي ستتكبدها بالنسبة للمباني الدائمة وأن تتخذ التدابير المناسبة اللازمة. وعلى أية حال يرى مدير المشروع والقيم عن المشروع أن التصميم الذي قدمه المهندس المعماري يتسم ببالغ الجدوى والفعالية بالقياس إلى التكلفة.

٤٨- وبالرغم من تغير الأرقام من مرحلة إلى أخرى، عموما ما تتراوح التكاليف المترتبة على شهر واحد من التأخير ما بين ١ ٠٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ يورو (أو ما يعادل ٣ في المائة من الزيادة السنوية) وتتصل هذه التكاليف بالرسوم وبالعمل

---

(٥) ICC-ASP/9/28/Add.1.

الإضافي وما إلى ذلك وما يتبقى فيمثل تكاليف تسديد إيجار المباني المؤقتة أي مبلغ إضافي قدرة ٠٠٠ ٥٠٠ يورو في الشهر إذا ما تقرر التمديد في فترة الإيجار المجاني.

٤٩- وأوضح مدير المشروع أنه، بالرغم من التأخير سنة واحدة في المشروع يظل مع ذلك إنجازه ممكنا في حدود ١٩٠ مليون يورو وهو المبلغ المعتمد في الميزانية. وهذا راجع بالأساس إلى شبه غياب التضخم أساسا في السنة الأخيرة وإلى حقيقة أن الرسوم الإضافية الناجمة يمكن استيعابها في حدود الميزانية.

رابعا- تفعيل هيكل الحوكمة

ألف- مقدمة

٥٠- في جلستها الخامسة المعقودة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، نظرت اللجنة وفقا للقرار ICC-ASP/7/Res.1 والقرار ICC-ASP/8/Res.5 في مشروع الدليل الذي أعده مجلس المشروع[٦] الذي يلخص في جملة أمور، هيكل الحوكمة. وقد أبلغ مدير المشروع المحكمة بأن هيكل الحوكمة الذي أقرته جمعية الدول الأطراف تمت زيادة بلورته بحيث يعكس الاحتياجات الفعلية للمشروع. ولاحظت الجمعية عددا من التحديات الواجب التغلب عليها في تنفيذ وتفعيل الهيكل. وعلى ضوء هذا، اتفقت الجمعية على إعادة النظر في هيكل الحوكمة في غضون ثلاثة أشهر.

٥١- وفي جلستيها السابعة والثامنة المعقودتين في ٢٢ حزيران/يونيه و٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، على التوالي، كان معروضا على لجنة المراقبة مذكرات ورسائل متعددة واردة من مدير المشروع ومن المسجّلة ومن مدير المحكمة اقترحوا فيها عددا من القضايا ذات الصلة بهيكل الحوكمة.

٥٢- وفي جلستها الثامنة المعقودة في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ لاحظت اللجنة بقلق استمرار تقديم شكاوى لها صلة بتفعيل هيكل الحوكمة التابع للجنة المراقبة واردة من المحكمة ومن الأجهزة التابعة لها ومن مدير المشروع. واعتماد الأطراف المعنية بالمشروع على لجنة المراقبة فيما يبدو لتسوية هذه القضايا المطروحة عوضا عن التصدي لها في محافل أنسب، كمجلس المشروع أو عن طريق الآليات الداخلية للمحكمة.

---

[٦] مؤرخ في ٣ آذار/٢٠١٠.

باء- المراجعة الخارجية للحسابات

٥٣- نشر تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٩ الوارد في البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[٧] في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠. وتنص التوصية ١ الوارد في الفقرة ٢٦ من هذا التقرير على ما يلي"يوصي بأن تستعرض لجنة المراقبة، بعد الفترة الأولية من العمليات، الترتيبات الإدارية المتعلقة بالمشروع، للتأكد من أنها تفي بالغرض، وتوفّر القدرة على المساءلة بصورة واضحة وكاملة".

٥٤- وصدرت عن المراجع الخارجي للحسابات توصيات أخرى واردة في التقرير هي الآتي ذكرها[٨]:

"٢- نوصي بتفويض الاختصاصات وتحديد السلطات على المستوى المناسب وبتوفير المعلومات والسلطات والرقابة الكافية لهم لأداء مسؤولياتهم. وينبغي أن يكون الترخيص في نهاية الأمر في أيدي الجهة المسؤولة عن المشروع؛

٣- نوصي بإقامة قنوات اتصال فعالة بين مجلس إدارة المشروع ولجنة المراقبة ومجلس التنسيق بالمحكمة من أجل ضمان وصول جميع المعلومات بحرية وصراحة إلى جميع الأجهزة داخل المحكمة؛

٤- نوصي بأن تعمل المحكمة على تعزيز الاتصالات بين فريق المشروع والمستخدمين لضمان تلبية المشروع لاحتياجاتهم، واستجابته لتطلعاتهم، والإبلاغ عن التقدم. وقد يرغب مجلس الإدارة في استطلاع رأي المستخدمين الرئيسيين في مدى شعورهم بفعالية هذه الاتصالات؛

٥- نوصي بأن يضع فريق المشروع خطة لتحقيق الفوائد المشار إليها في دليل المشروع من أجل معرفة الأهداف والفوائد المتفق عليها التي تحققت وإمكان تقييم القيمة مقابل التكلفة؛

٦- نوصي بأن يقوم مجلس الإدارة، بعد تعيين المهندس المعماري باستعراض العمليات لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن الاستفادة منها في عمليات الشراء المقبلة".

جيم- توصيات اللجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة عشرة

٥٥- لاحظت لجنة الميزانية والمالية، في دورتها الخامسة عشرة، المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ أهمية المتابعة المناسبة التوقيت للتوصيات المقدمة من المراجع الخارجي للحسابات وحثت مكتب مدير المشروع على تحديد التكاليف غير المتوقعة نتيجة للتأخيرات التي حدثت وعلى المساعدة في تحديد الوفورات الواجبة المقابلة[٩].

---

[٧] ICC-ASP/9/13.

[٨] المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦ و٣٤.

[٩] ICC-ASP/9/15.، الفقرة ١٣٧.

دال- استعراض النظراء الذي يقوم به الخبراء المستقلون

٥٦- استنادا إلى التوصية ١ التي قدمها المراجع الخارجي للحسابات وأخذا بعين الاعتبار الحاجة الداعية إلى التصدي لمسألة حوكمة المشروع، قررت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إجراء استعراض للنظراء يتناول هيكل الحوكمة لمشروع المباني الدائمة ويتولى هذا الاستعراض خبراء مستقلون.

٥٧- وقد قدم الخبراء[١٠] عرضا قصيرا في الجلسة الثانية عشرة للجنة المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي أفرزها استعراض النظراء والواردة في تقريرهم المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وحضرت الجلسة الدول المضيفة والمحكمة ومدير المشروع.

٥٨- واقترح الخبراء وضع هيكل عملي للحوكمة لهذا المشروع ضمن سياق زمني محدود قوامه خمس سنوات إضافية من شأنه أن ييسّر تحقيق الهدف المتمثل في خلق ملكية مشتركة للمشروع ومشاركة فيه من قبل كافة الأطراف للمشروع. وتمثلت التوصيات الرئيسية فيما يلي:

(أ) تعديل لجنة المراقبة بحيث تشمل إدارة للموظفين التابعين للمحكمة والدولة المضيفة أعضاء فيها؛

(ب) تعيين مدير واحد للمشروع تناط به المسؤولية والسلطة المتعلقة بجميع المشاريع الفرعية (مشروع المستخدم، مشروع التكاليف والجودة، مشروع الموقع، ومشروع التصميم والبناء)؛

(ج) إدماج مكتب مدير المشروع ومكتب مشروع المباني الدائمة في مكتب واحد يشرف عليه فريق لإدارة المشروع يتولى تنسيق كافة المشاريع الفرعية؛

(د) إلغاء مجلس المشروع الذي لم يعمل بطرية جيدة حتى هذا التاريخ وكان في بعض الأحيان مهتما بالقضايا التشغيلية المفروض أن يتم الاهتمام بها على مستوى أدنى من ذلك؛

(هـ) توفير الدعم الإداري لمشروع المستخدم لتأمين مدخلات أكثر إيجابية وأفضل تنسيقا تتعلق بمتطلبات المستخدم بالارتكاز على المعارف المتوفرة لدى المختلف التابعة للمحكمة؛

(و) فحص وتوضيح الإطار المالي للمشروع بما في ذلك بحث الترتيبات اللازمة للتعامل مع الضغوط المقبلة في مجال إعداد الفواتير وذات الصلة بمشروع البناء.

---

[١٠] السيد كين جيفونز والسيد بيار جيليوت، يساعدهما السيد جان-مانويل ميغو.

هاء- تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

٥٩- أثناء الجلسة التاسعة للجنة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قدم المراجع الداخلي للحسابات عرضا يتناول النتائج الأولية والتوصيات ذات الصلة بجوانب الحوكمة التي شكلت جزءا من عملية مراجعة الحسابات التي أجريت على مشروع المباني الدائمة. وأوضح المراجع الداخلي للحسابات أن المراجعة ركزت في الأصل على مشروع الإدارة وأن هيكل الحوكمة لم ينظر فيه إلا من حيث أنه لازم لتحقيق الغرض الآنف الذكر. وأصبحت جوانب الحوكمة في المشروع أكثر أهمية في وقت لاحق من عملية مراجعة الحسابات حين تم التفتن أن بعض نواحي الاختلال التي تشكوها الحوكمة بحاجة إلى أن تعالج.

٦٠- وأتيح التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لأعضاء اللجنة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بناء على طلبهم باعتباره مدخلا إضافيا في سياق مناقشاتهم المتعلقة بهيكل حوكمة المشروع.

واو- استعراض هيكل حوكمة المشروع

٦١- قدمت الدولة المضيفة والحكومة تعليقات شفوية على استعراض النظراء الذي أجراه فريق من الخبراء في الجلسة الثانية عشرة للجلسة المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقدم مدير المشروع في وقت لاحق تعليقاته خطيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١. وقدمت المحكمة تعليقاتها خطيا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٦٢- وبالنظر إلى أن اللجنة استحال عليها أن تجري دراسة شاملة لكافة عناصر حوكمة المشروع في وقت سابق على الدورة التاسعة، قررت المحكمة إبقاء هذه المسألة قيد النظر أثناء عام ٢٠١١ وطلب بأن تأذن لها الجمعية بتنفيذ أي تغييرات في المشروع تراها ضرورية رهنا بموافقة الجمعية في وقت لاحق.

خامسا- مسائل أخرى

ألف- دليل المشروع

٦٣- وفي جلستها الخامسة المعقودة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ نظرت اللجنة، وفقا للقرار ICC-ASP/7/Res.1 والقرار ICC-ASP/8/Res.5 في مشروع الدليل الذي أعده مجلس المشروع[(١١)]. ويتضمن مشروع الدليل في جملة أمور سجلا بالمخاطر.

٦٤- واتفقت اللجنة على النظر في سجل المخاطر نظرا مفصلا في اجتماعاتها المقبلة. ولاحظت اللجنة بقلق مجال المخاطر في تنظيم المشروع. بالنظر خاصة لأنه ينطوي على احتمال التصدّي به تأخير إضافي. وفي هذا السياق قدم اقتراح مقتضاه أن

[(١١)] مؤرخ في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠.

يدرج في مشروع الدليل، يتعلق بالتخفيف من المخاطر والإستراتيجيات الممكنة للتعجيل بالمشروع ولمنع حدوث تأخيرات إضافية.

٦٥- وقد أوصى تقرير المراجع الداخلي للحسابات بتقسيم دليل المشروع الحالي إلى وثيقتين مختلفتين: (أ) مشروع خطة يصف الأهداف العامة ونهج المشروع و(ب) مشروع الدليل بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة المنطوي على التوجيهات التفصيلية والإجراءات الخاصة بالمشروع. وبالإضافة إلى أوصى المراجع الداخلي للحسابات بوضع وثائق وتقارير أخرى. وبما أن التقرير بات متاحا في الآونة الأخيرة تجري دراسة التوصيات من قبل مدير المشروع الذي سيتقدم بمقترحاته إلى لجنة المراقبة في مرحلة لاحقة.

باء- سجل المخاطر

٦٦- هناك سجلات بالمخاطر على مستويات مختلفة قائمة في المشروع: فعلى مستوى فريق التصميم (المخاطر التقنية أساسا) وعلى مستوى فريق المشروع (المخاطر والتقنية والإجرائية) وعلى مستوى مجلس المشروع (الجمع بين المخاطر على المستوى الإستراتيجي وأهم المخاطر على مستويي فريق التصميم وفريق المشروع). وتم تعيين مدير للمخاطر بالنسبة لكل خطر حدّد. ويتم رصد المخاطر في الجلسات اللاحقة التي تعقد.

جيم- الابلاغ

٦٧- من بين الدروس التي استخلصت أثناء مرحلة التصميم المرحلي هو أن الابلاغ يجب أن يتحسن بشكل جذري. وتلك كانت توصية تقدم بها المراجع الداخلي للحسابات. وفي هذا الصدد، قام المسؤول عن الابلاغ بمكتب مدير المشروع بنشر رسالة إخبارية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ومركز للمعلومات خاص بالمشروع اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبطلب من المسجلة يجري استحداث موقع على الانترنت لإبلاغ الدول الأطراف وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالتطورات المتعلقة بالمشروع. وسيتم إطلاق هذا الموقع عما قريب، كذلك ولإبقاء موظفي المحكمة على علم يجري استحداث شبكة داخلية وستكون هذه الشبكة جاهزة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

دال اختيار مدير جديد للمشروع

٦٨- في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدم مدير المشروع استقالته بمقتضى رسالة وجهها إلى مسجلة المحكمة ورئيس اللجنة مبيّنا أن هذه الاستقالة يبدأ نفاذها في ١ آذار/مارس ٢٠١١.

٦٩- وقررت اللجنة، في جلستها المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أنه سيتعين، تمشيا مع روح توصيات استعراض النظراء، فريق للمقابلات يتولى عملية اختيار مدير المشروع ويتألف هذا الفريق من ممثل واحد لكل من اللجنة والمحكمة والدولة المضيفة. وقبل السفير غورغي لوموناكو (المكسيك) تمثيل اللجنة في الفريق المذكور ورئاسته. وتمت الإشارة

إلى أنه ينبغي للمحكمة أن تمثل في الفريق بموظف رتبته أعلى من مد-١ بالنظر إلى أن رتبة مد-١ هي المخصصة للوظيفة التي يراد شغلها. بالإضافة إلى ذلك سيحظى الفريق بمساعدة خبير مستقل واحد لا يحق له التصويت وممثل واحد لقسم الموارد البشرية من أجل تقديم المساعدة فيما يتعلق بالعمل التقني/الإداري. وسيسمح لباقي أعضاء اللجنة بالحضور أثناء عملية الاختيار ولكن ليس بوصفهم أعضاء في الفريق. ثم يتقدم فريق الاختيار بتوصياته إلى اللجنة التي تتخذ القرار النهائي في هذا الشأن.

٧٠- وقرّرت اللجنة كذلك أنه في حالة التأخر في عملية توظيف مدير المشروع يمكن تعيين خبير استشاري كحل مؤقت.

سادسا- العمل المقبل للجنة

٧١- ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١١، بحث هيكل حوكمة المشروع. وسوف تعتمد وتنفّذ، إن أذنت لها الجمعية في دورتها التاسعة، جميع التعديلات اللازم إدخالها على أساس مؤقت لغاية التصديق عليها من الجمعية في دورتها المتالية.

٧٢- وسوف تنهي اللجنة أيضا إجراءات تعيين مدير جديد للمشروع بمشاركة المحكمة والدولة المضيفة بغية اختيار مرشح ملائم تتوفر له حظوظ النجاح في تنفيذ المشروع وتمثل كافة الأطراف فيه.

٧٣- وأخيرا، ستصادق اللجنة على التصميم النهائي والإستراتيجية المتعلقة بإعلان تقديم العروض ذات الصلة بالمرحلة المقبلة من عمليات البناء التي ستبدأ في أوائل عام ٢٠١٢.

المرفق الأول

المرفق الثاني

رسم بياني يتعلق بالتكاليف

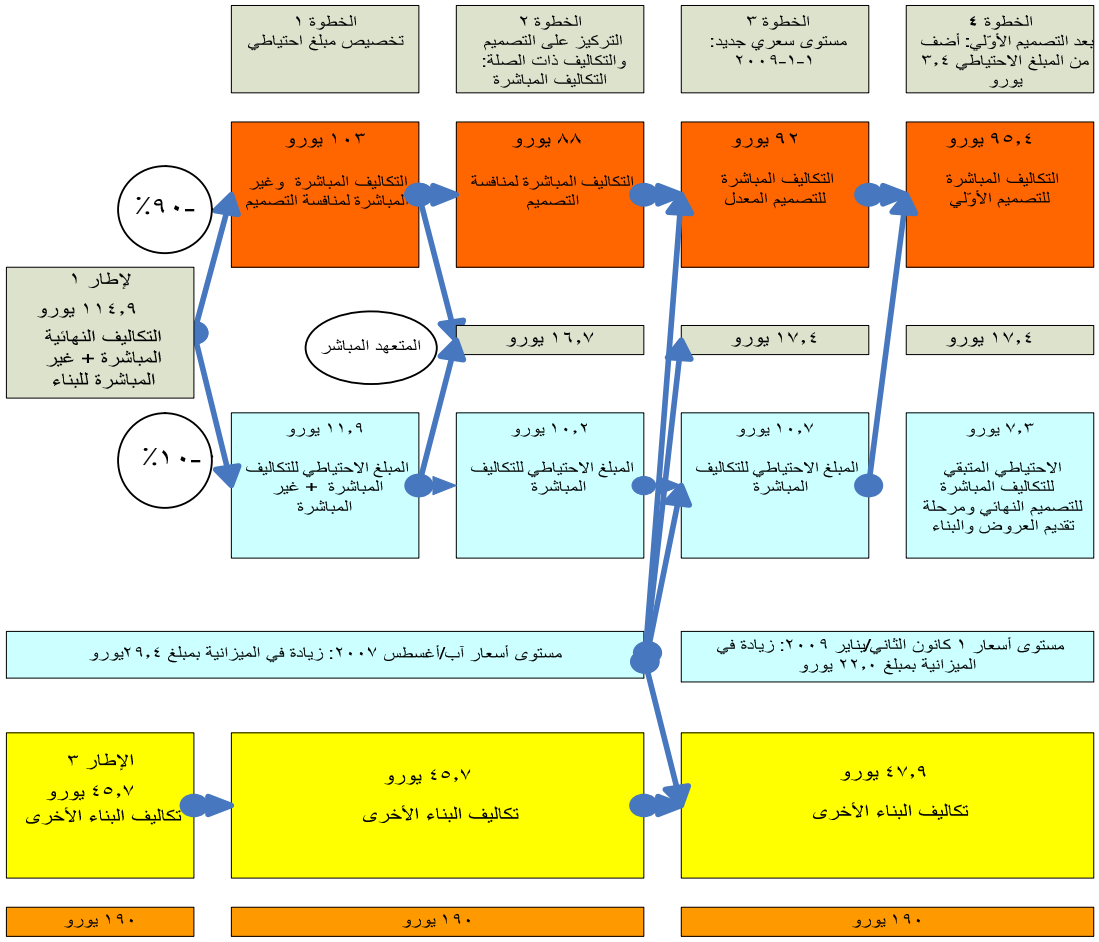

المرفق الثالث

استخدام القرض – التسديد دفعة واحدة

	القرض المقدم من الدولة المضيفة – واستخدام صيغة التسديد دفعة واحدة – الفعلي للفترة ٢٠٠٩ لغاية الربع الثالث من ٢٠١٠										
التاريخ: ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠											
باليورو	المسحوب من قرض الدولة المضيفة	مبلغ القرض المعتمد	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	مبلغ القرض المتبقي عند تاريخ الانقضاء	التخفيض في القرض الواجب السداد (١٧,٥٪)	المبلغ النهائي للقرض	المبلغ الإجمالي للفوائد
كانون الثاني/يناير			صفر	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
شباط/فبراير			صفر	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
آذار/مارس			صفر	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
نيسان/أبريل			٢٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
أيار/مايو			صفر	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
حزيران/يونيه			صفر	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
تموز/يوليه			١٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
آب/أغسطس			١٥٠ ٠٠٠	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
أيلول/سبتمبر			١٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر		٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
تشرين الأول/أكتوبر			٢٧٥ ٠٠٠	صفر	صفر	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
تشرين الثاني/نوفمبر			٣٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
كانون الأول/ديسمبر			٤٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	١ ٤٨٣ ٨٢٤	٤ ٥٧٥ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠				
مجموع المسحوب في السنة من قرض الدولة المضيفة		٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٢٥ ٠٠٠	صفر	صفر	٤ ٢٨٣ ٨٢٤	٥٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٢٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٧٠٠ ٠٠٠				
مجموع الاحتياجات من التدفقات النقدية في السنة			١ ٢٧٩ ٤٧١	٥ ٤٠٠ ٠٠٠	١٢ ٩٠٠ ٠٠٠	١٧ ١٠٠ ٠٠٠	٥٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٢٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٧٠٠ ٠٠٠				
السيناريو ١= خط الأساس	من قرض الدولة المضيفة	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٢٥ ٠٠٠	٥ ٢٥٤ ٤٧١	١٢ ٩٠٠ ٠٠٠	١٧ ١٠٠ ٠٠٠	٥٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٢٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٧٠٠ ٠٠٠	١٧ ٥٢٠ ٥٢٩	٣ ٠٦٦ ٠٩٣	١٧ ٤١٣ ٣٧٨	
السداد دفعة واحدة يعادل الصفر – جميع الأموال مسحوبة من قرض الدولة المضيفة	إيراد السداد دفعة واحدة	صفر	(*) ١٤٥ ٥٢٩										
	سيناريو الفوائد ١												٨ ٠١٤ ٣٠٩
السيناريو ٢	من قرض الدولة المضيفة		١ ٤٢٥ ٠٠٠	صفر	صفر	٤ ٢٨٣ ٨٢٤	٥٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٢٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٧٠٠ ٠٠٠	٤٨ ٤٩١ ١٧٦	٣ ٠٦٦ ٠٩٣	١٧٩ ٤١٣ ٣٧٨	
السديد دفعة واحدة – الالتزام بالسديد في ٢٠١٠، ٢٠١١ و٢٠١٢	إيراد السداد دفعة واحدة	٣٢ ٣٩٥ ٦٤٧	٣ ٠٩٢ ٠٩٠	١٥ ٧٦٢ ٩٠٠	٦ ٢٢٦ ١٩١	٨ ٣١٤ ٤٦٦							
المسدد دفعة واحدة – الذي تم تلقيه بالفعل		١٢ ٦٣٩ ٩٠٦	٣ ٠٩٢ ٠٩٠	١٥ ٥٤٧ ٨١٦									
المسدد دفعة واحدة – الذي سيتم تلقيه في السنة س لتوازن الاحتياجات من التدفقات النقدية			٥١٩ ١٧٥ ١١	٤ ٥٠١ ٧١٠		-٤ ٢٨٣ ٨٢٤							
	سيناريو الفوائد ٢		(**)										٥ ١٠٦ ٢٨٧
المفتاح													
الفعلي													
المسقط													
(**) ١ ٤٢٥ ٠٠٠ يورو من قرض الدولة المضيفة سدد في عام ٢٠١٠											20		

المرفق الرابع

المبالغ المسددة دفعة واحدة والتدفقات النقدية

المبالغ المسددة دفعة واحدة والتدفقات النقدية

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر

الواردة

	الدول	عدد الأقساط	توقيت الأقساط	١٦ تشرين الأول/أكتوبر	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر	لاحقا	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع
١	أندورا	غير محدد	غير محدد	x				١٨ ٣٠٥			١٨ ٣٠٥
٢	أستراليا	عدد الأقساط	قبيل نهاية ٢٠١٢	x				٢ ٧٢٥ ٩٢١	صفر	١ ٣٦٢ ٩٦٠	٤ ٠٨٨ ٨٨١
٣	بوركينا فاسو	غير محدد	غير محدد			x		٤ ٥٧٦			٤ ٥٧٦
٤	كمبوديا	غير محدد	غير محدد	x				٢ ٢٨٨			٢ ٢٨٨
٥	كندا	٣	غير محدد	x				٦ ٨١١ ٧٥١			٦ ٨١١ ٧٥١
٦	ليتوانيا	أقساط دورية	في ٢٠١١ و٢٠١٢			x		٢٣ ٦٤٤	٢٣ ٦٤٤	٢٣ ٦٤٤	٧٠ ٩٣٢
٧	المكسيك	٣	ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٢		x			١ ٧٢١ ٤٣٣	١ ٧٢١ ٤٣٣	١ ٧٢١ ٤٣٣	٥ ١٦٤ ٣٠٠
٨	الجبل الأسود	غير محدد	غير محدد	x				٢ ٢٦٨	٢٠		٢ ٢٨٨
٩	البرتغال	٣ أقساط قدرها ٠٠٠ ٤٩٤ يورو	٢٠١٠، ٢٠١١ و٢٠١٢	x				٤٠١ ٩٤٧	٤٠١ ٩٤٧	٤٠١ ٩٤٧	١ ٢٠٥ ٨٤٢
١٠	جنوب أفريقيا	غير محدد	غير محدد	x				٦٦٣ ٥٥٧			٦٦٣ ٥٥٧
١١	الأردن	٣	ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٢			x		٩ ١٥٣	٩ ١٥٣	٩ ١٥٣	٢٧ ٤٥٨
١٢	ايطاليا	٣	أقساط سنوية ٢٠١٠، ٢٠١١ و٢٠١٢			x	٢ ٠٩٢ ٠٩٠	١ ٧٨١ ٧٠٧	٣ ٨٧٣ ٩٧٧	٣ ٨٧٣ ٩٧٧	١١ ٦٢١ ٧٥١
١٣	موريشيوس	٣	غير محدد			x		٢٥ ١٦٩	صفر	صفر	٢٥ ١٦٩
١٤	الهند	٣	غير محدد			x		١٨٦ ١٠١	١٨٦ ١٠١	١٨٦ ١٠١	٥٥٨ ٣٠٣
١٥	صربيا	أقساط شهرية مقدارها ٠٠٠ ٥ يورو	بدأت في ٢٠١٠			x		٤٨ ٠٥١	صفر	صفر	٤٨ ٠٥١
١٦	بوليفيا	غير محدد	غير محدد			x		١٣ ٧٢٩	صفر	صفر	١٣ ٧٢٩
١٧	فنلندا	١	قبيل نهاية ٢٠١٠			x		١ ٢٩٠ ٥٠٣	صفر	صفر	١ ٢٩٠ ٥٠٣
١٨	ساموا	١	غير محدد			x		٢ ٢٨٨	صفر	صفر	٢ ٢٨٨
١٩	ليختنشتاين	١	غير محدد			x		٢٢ ٨٨١	صفر	صفر	٢٢ ٨٨١
٢٠	جيبوتي	٣	غير محدد			x		٧٦٣	٧٦٣	٧٦٢	٢ ٢٨٨
٢١	ألبانيا	٢	٢٠١١ و٢٠١٢			x		صفر	٦ ٨٦٥	٦ ٨٦٤	١٣ ٧٢٩
٢٢	أيسلندا	١	٢٠١٢			x		صفر	صفر	٨٤ ٦٦١	٨٤ ٦٦١
٢٣	بنن	غير محدد	غير محدد			x		صفر	٢ ٢٨٨	صفر	٢ ٢٨٨
٢٤	الجمهورية التشيكية	٢	٢٠١٢			x		صفر	صفر	٦٤٢ ٩٦٣	٦٤٢ ٩٦٣
٢٥	سان مارينو	١	غير محدد			x		٦ ٨٦٤	صفر	صفر	٦ ٨٦٤
				١٢ ٧٩٢ ٩١٢	١ ٧٢١ ٤٣٣	١٢ ٣٥٦ ٢٤٠	٢ ٠٩٢ ٠٩٠	١٥ ٧٦٢ ٩٠٠	٦ ٢٢٦ ١٩١	٨ ٣١٤ ٤٦٦	٣٢ ٣٩٥ ٦٤٧
					١٧ ٦٣٩ ٩٠٦						

مجموع ما تم تلقيه لغاية ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

نظرة عامة عن التدفقات النقدية	فعلي ٢٠١٠			متوقع ٢٠١٠
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النقد الداخل:				
الرصيد من السنوات السابقة	٢ ٢٣٧ ٦١٩	٣ ٣٢٠ ١٣٩	١٢ ٤١٧ ٨٦٢	١٣ ٠٤٠ ٢٨٩
مبالغ داخلة مسددة دفعة واحدة	٢ ٨٤٧ ٢١٢	١١ ٣٣٦ ٨٨٢	١ ٣٦٣ ٧٢٢	٢١٥ ٠٨٤
المجموع:	٥ ٠٨٤ ٨٣١	١٤ ٦٥٧ ٠٢١	١٣ ٧٨١ ٥٨٤	١٣ ٢٥٥ ٣٧٣
النقد الخارج:				
تكاليف تتحملها المباني الدائمة	١ ٧٦٤ ٦٩٢	٨١٤ ١٥٩	٧٤١ ٢٩٥	١ ٨٠٣ ٦٢٠
قرض مسدد، وزارة الخارجية هولندا		١ ٤٢٥ ٠٠٠		
رصيد يرحّل	٣ ٣٢٠ ١٣٩	١٢ ٤١٧ ٨٦٢	١٣ ٠٤٠ ٢٨٩	١١ ٤٥١ ٧٥٣

تقدير		
٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٢ ٢٣٧ ٦١٩	١١ ٤٥١ ٧٥٣	٥ ٤٧٧ ٩٤٤
١٥ ٧٦٢ ٩٠٠	٦ ٢٢٦ ١٩١	٨ ٣١٤ ٤٦٦
١٨ ٠٠٠ ٥١٩	١٧ ٦٧٧ ٩٤٤	١٣ ٧٩٢ ٤١٠
٥ ١٢٣ ٧٦٦	١٢ ٢٠٠ ٠٠٠	١٥ ٧٠٠ ٠٠٠
١ ٤٢٥ ٠٠٠		
١١ ٤٥١ ٧٥٣	٥ ٤٧٧ ٩٤٤	١ ٩٠٧ ٥٩٠-